الأنباء
الجمعة 6 اكتوبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

عائدات النفط هبطت لأدنى مستوى لها منذ أكثر من 10 سنوات إلى 12,5 مليار دينار

الكويت تستهدف المراكز الأولى في مؤشر التنافسية الدولية بحلول 2035

محمود عيسى

قالت مجموعة أوكسفور بيزنس جروب انه برغم أسلوب تجميد ثم البدء في تنفيذ المشاريع الذي اتبعته الكويت والذي تسبب في حالات تأخير متكررة في عدة مشاريع تنموية رئيسية في الدولة، فإن تنفيذ الكثير منها يجري الآن على قدم وساق وفقا لما هو مقرر.

ويشير تقرير صادر عن الهيئة العامة للرعاية السكنية إلى أنه سيتم بناء 36 ألف منزل في عام 2017 لتخفيف الضغوط المتزايدة من المواطنين الذين ينتظرون الحصول على منزل أو شقة أو قطعة أرض تمنحها الدولة للمواطنين الكويتيين عندما يتزوجون.

خطة التنمية

في غضون ذلك يجري التنفيذ قدما في مشروع مبنى المطار الجديد في مطار الكويت الدولي الذي ستبلغ طاقته ثلاثة أضعاف قدرة المطار الحالي بعد أن أعيدت ترسية العقد على شركة ليماك التركية بعد سحب العقد الأصلي في عام 2015، وفي هذه الأثناء تمت ترسية عقد بقيمة 52 مليون دينار لانشاء مبنى مساند في المطار قادر على استيعاب 4,5 ملايين مسافر سنويا، ومن المقرر انجازه في غضون 450 يوما من توقيع العقد في نوفمبر 2016.

وفي عام 2014، وفي ظل انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل كبير، ارست الكويت عقودا لمشاريع كبرى بقيمة 7,5 مليارات دينار، والتي أشار بنك الكويت الوطني إلى أنها بلغت أربعة أضعاف قيمة الترسيات في العام السابق، كما انها تعادل قيمة جميع المشاريع التي ارسيت في الفترة بين عامي 2011 و2013.

بناء 36 ألف منزل في 2017 لتخفيف الضغوط المتزايدة من المواطنين

25 مليار دينار قيمة مشروعات التنمية المعتمدة لثلاث سنوات

وارتفعت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في عام 2015 إلى 12 مليار دينار في حين تم توقيع عقود بقيمة 5,6 مليارات دينار فقط في عام 2016، وقد تم تنفيذ العديد من هذه المشاريع في ظل خطة التنمية الوطنية 2015/2016 – 2019/2020، والتي تضمنت مخصصات بقيمة 34 مليار دينار للانفاق على 521 مشروعا، 421 منها تم ترحيلها من الخطة الخمسية السابقة.

وقد وصل مجموع قيمة مشروعات التنمية المعتمدة في الاعوام 2014 و2015 و2016 إلى أكثر من 25 مليار دينار، مما يشير إلى أن نحو 10 مليارات دينار من التمويل باتت معدة للانفاق خلال السنوات الثلاث الأخيرة من خطة التنمية الوطنية.

وفي هذا السياق، قال الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية خالد مهدي لمجموعة اوكسفورد بيزنس جروب ان خطة التنمية الوطنية لديها تركيز خاص وهدف واضح لوضع الكويت على قائمة الدول الـ 35 الاولى على مؤشرات التنافسية العالمية والمؤشرات الدولية الرئيسية بحلول العام 2035، وإن تحديد الأولويات والمنهجية على نحو فعال عند تنفيذها سوف يمكن الخطة متوسطة المدى من توفير اتجاه وطني موحد للتخطيط الاستراتيجي في الكويت ضمن الأهداف الطويلة الأجل لرؤية الكويت الجديدة.

مشروعات الشراكة

ومع ذلك، هناك مجال للاستثمار الأعمق من قبل الشركات الأجنبية والشركات الخاصة في الكويت بفضل الإطار الإداري والتشريعي الجديد الذي اتاح لأول اتفاقيتي شراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت تحقيق نتائج ملموسة. ففي ديسمبر 2016، حققت الشراكة بين القطاعين في الكويت مشروعين مستقلين هما: المرحلة الاولى من مشروع شمال الزور للطاقة والمياه، وتتمثل في شركة مملوكة بنسبة 40٪ لشركات القطاع الخاص، وقد تم تشغيل هذه المرحلة التي اصبحت تمد البلاد بالكهرباء والمياه، اما المشروع الثاني فهو شركة مستشفيات التأمين الصحي المعروفة باسم شركة «ضمان»، بقيمة 162 مليون دينار، والتي تملك مجموعة العربي القابضة فيها حصة تبلغ 26٪.

ويقدر بنك الكويت الوطني أن هناك مشاريع شراكة بين القطاعين تبلغ قيمتها 10 مليارات دينار في مراحل الاعداد لطرح المناقصة، او في مراحل الطرح. وتدير هذه الشراكات، هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين، التي تولت هذه المهمة، مع صلاحيات إضافية من الجهاز الفني للشراكة بين القطاعين.

أسواق رأس المال

وقالت المجموعة ان اتفاقية حقوق الملكية التي قامت عليها المرحلة الاولى من مشروع شمال الزور كرست تملك حكومة الكويت حصة 60٪ خلال مرحلة الانشاء، مع تفويض بطرح 50٪ من حقوق الملكية في المشروع للمواطنين الكويتيين عبر طرح اولي عام. وفي مارس 2017 تم اختيار ان بي كيه كابيتال لقيادة الفريق الاستشاري لاجراء الاكتتاب العام الذي من المتوقع أن يتم قبل نهاية عام 2017. ولما كان العمل يجري في المرحلة الثانية من مشروع شمال الزور جنبا إلى جنب مع مشروع شراكة آخر، هو مشروع الخيران، فانه من المتوقع ان يؤدي نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى اصدار عدد من عمليات الطرح الاولى العام في السنوات القادمة.

ومن بين هذه الاصدارات ما يتعلق بالهيئة التي تملك سوق الكويت للاوراق المالية ذاتها، والتي اصبحت أول كيان عام تتم خصخصته في أبريل 2016 عندما تم نقل الملكية إلى شركة البورصة الكويتية المعروفة باسم بورصة الكويت، وذلك تمشيا مع قانون هيئة أسواق المال رقم 7 لعام 2010. وقد تولت بورصة الكويت في وقت لاحق مسؤولية ادارة سوق الكويت للأوراق المالية في أكتوبر 2016. وأعلنت بورصة الكويت أنها بذاتها ستكون موضوع الاكتتاب العام الذي سيطرح للمواطنين الكويتيين في الوقت المناسب.

تقييم الوضع المالي

وفي أوائل عام 2017، قامت الكويت أيضا بتقييم وضعها المالي حيث اعادت تقدير عائدات التصدير والموازنات المالية وفعالية التخفيضات التاريخية التي نفذها أعضاء أوبيك في بداية العام بالشراكة مع بعض الدول غير الأعضاء في الكارتل النفطي بما فيها روسيا. وأظهرت البيانات المتوافرة ان عائدات النفط في عام 2016 انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من 10 سنوات لتصل إلى 12,5 مليار دينار او 93٪ من إجمالي الصادرات الوطنية وأقل بنسبة 53٪ عن مبيعات النفط في البلا د في عام 2014 والتي بلغت 26,8 مليار دينار.

ووفقا لصندوق النقد الدولي، شكل النفط الخام 82٪ من الإيرادات الحكومية في عام 2013، لكنه انخفض إلى 67,5٪ في عام 2016. ومع ذلك، من المرتقب أن تعاود عائدات النفط ارتفاعها إلى 70٪ في عام 2017، في ضوء توقعات بارتفاع أسعار النفط الخام.

ضوابط العجز

وقد عقد اجتماع «أوبيك» بعد شهر من بدء السنة المالية الجديدة في الكويت في أبريل، مع تقديرات عجز في الميزانية قدره 9,9 مليارات دينار بعد تحويلات إلزامية إلى صندوق احتياطي الاجيال المقبلة، وتوقعت الميزانية أن تبلغ عائدات النفط 11,7 مليارا على أساس سعر 45 دولارا للبرميل. وبعد تغطية عجز العامين السابقين عن طريق السحب من صندوق الاحتياطي العام والاقتراض المحلي، فقد اقترضت الكويت في مارس 2017 من أسواق الدين الدولية للمرة الأولى ما يصل الى 8 مليارات دولار.

وعلى الرغم من عدم اليقين المستمر حول أسعار النفط، فإن الوفورات في محفظة صندوق الثروة السيادية، وحجم العجز الذي يعتبر تحت السيطرة، منحا صندوق النقد الدولي بالاضافة الى وكالات التصنيف العالمية الثقة في أن بإمكان الكويت ان تتخطى فترة من انخفاض أسعار النفط على مدى عدة سنوات والحفاظ على تصنيفها الائتماني عند مستوى AA. وكان صندوق النقد الدولي قد ذكر في يناير الماضي أنه إذا ما حافظت الكويت على الوتيرة الأخيرة في تنفيذ المشاريع، فمن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 4 حتى عام 2021، على افتراض عدم وجود تقلبات أخرى في أسعار النفط العالمية أو زيادة عدم الاستقرار الإقليمي.

3,6٪ زيادة التسهيلات الشخصية إلى 14,7 مليار دينار خلال يوليو

«بيتك»: 35,4 مليار دينار النشاط الائتماني بنمو 3,5٪

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن النمو السنوي للائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي بلغ نحو 3,5٪ في يوليو2017 وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويتي المركزي (ويحتل هذا النمو المركز الخامس خلال الفترة الممتدة من يوليو 2012 إلى يوليو 2017، بعد أعلى نمو حققه الائتمان خلال شهر يوليو 2016 والبالغ نحو 8,2٪)، ليصل حجم الائتمان المصرفي الممنوح في يوليو2017 نحو 35,4 مليار دينار مقابل 34,2 مليار دينار في نفس الشهر من العام الماضي، بينما تراجع الائتمان الممنوح بنحو طفيف اي بنسبة 0,4٪ على أساس شهري مقارنة مع يونيو 2017.

ووفقا للتقرير، تراجعت التسهيلات الموجهة للصناعة، وقطاع المؤسسات المالية غير البنوك، بنحو 11,2٪ و0,04٪ على التوالي، بينما سجل قطاع التسهيلات الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 510,7 ملايين دينار أي بنسبة نمو بلغت نحو 3,6٪ عن الفترة نفسها من العام السابق وصولا إلى 14,7 مليار دينار تمثل نحو 41,4٪ من إجمالي الائتمان في يوليو2017. وتلاه قطاع النفط الخام والغاز مسجلا نموا بلغت قيمته 449,2 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 52,4٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق وصولا إلى 1,31 مليار دينار (تمثل نحو 3,7٪ من إجمالي الائتمان)، تلاها قطاع التجارة بارتفاع بلغت قيمته 165,1 مليون دينار وصولا إلى 3,4 مليارات دينار (تمثل نحو 9,6٪ من إجمالي الائتمان)، مقارنة مع 3,2 مليارات دينار في يوليو 2016. وبلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في يوليو نحو 41,42٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة مع 41,38٪ من إجمالي الائتمان الممنوح في يوليو العام الماضي، في حين بلغت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والتشييد والإنشاءات معا نحو 28,5٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة مع 29,2٪ في يوليو من العام الماضي، وتشكل القطاعات الثلاثة 69,9٪ من الائتمان في يوليو 2017، مقارنة مع 70,6٪ في يوليو 2016.

10 مليارات دينار

5٪ نمو الائتمان لقطاع التجارة إلى 3,4 مليارات دينار

11٪ تراجع الائتمان في قطاع الصناعة إلى 1,9 مليار دينار

3,8٪ انخفاض الائتمان بقطاع النفط على أساس شهري

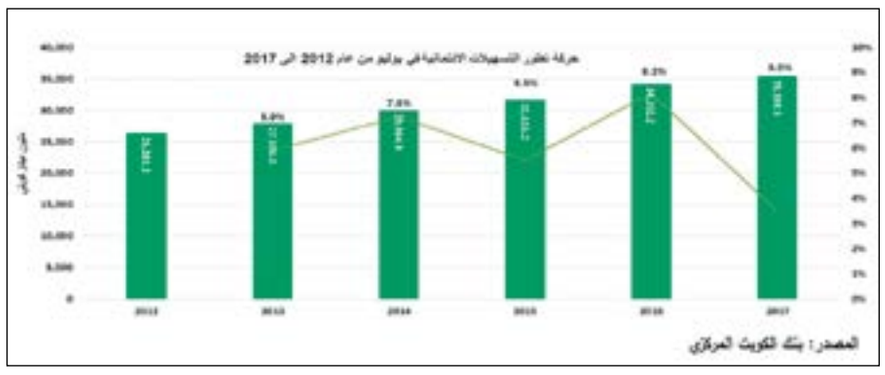

العقار والإنشاءات يستحوذان على 28,5٪ من التسهيلات إلى الأفراد

باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع.

يأتي النوع الأول الذي يضم التسهيلات المقسطة تمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتستخدم لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص في شراء أو ترميم السكن الخاص، ويلاحظ ارتفاع حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 72,3٪ في يوليو مقارنة بنحو 68,9٪ في يوليو 2016، بينما يتمثل النوع الثاني من حيث الحجم في القروض الموجهة لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية 18٪ وهي أقل من 20,7٪ نسبتها من اجمالي الائتمان الشخصي في يوليو 2016.\

أما القروض الاستهلاكية فإنها تشكل 7,5٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يوليو منخفضة عن نسبتها من إجمالي الائتمان الشخصي البالغ نحو 8,2٪ في يوليو 2016، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة، ولم تشهد القروض الشخصية الأخرى تطورا في حصتها من إجمالي الائتمان الشخصي حين بلغت نحو 2,2٪ مقارنة مع 2,2٪ من اجمالي الائتمان في يوليو 2016. وبلغت التسهيلات الائتمانية المقسطة نحو 10,6 مليارات دينار مرتفعه بنسبة 8,7٪ مقارنة مع يوليو 2016. أما على أساس شهري، ارتفعت بنحو طفيف بلغت نسبته 1,1٪ مقارنة مع يونيو 2017. أما القروض الشخصية الاستهلاكية هي التي يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، حيث إن مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض يشهد اتجاها تنازليا، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية 1,11 مليار دينار، منخفضة 5,3٪ عن 1,17 مليار دينار في يوليو 2016، ويأتي ذلك بعد انخفاض شهري طفيف بلغ 0,2٪ مقارنة مع 1,11 مليار دينار في يونيو 2017. في حين أن التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية تراجعت إلى نحو 2,6 مليار دينار أي بنسبة تراجع سنوي نحو 10,2٪ في يوليو 2017، وسجلت تراجعا شهريا بلغ نحو 7,4٪ عند المقارنة مع نحو 2,8 مليار دينار في يونيو 2017. وارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع العقار والتشييد والبناء بنحو 0,9٪، حين بلغت نحو 10,1 مليارات دينار في يوليو 2017، مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، في حين ارتفعت بنحو 0,01٪ على أساس شهري مقارنة مع يونيو 2017.

«النقد» يشيد بالإصلاحات الاقتصادية في السعودية

العربية.نت: أكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد السعودي يواصل التكيف مع آثار انخفاض أسعار النفط وإجراءات الضبط المالي الجارية، مثنيا على التقدم المحرز في جدول تنفيذ الإصلاحات في إطار رؤية 2030. وتوقع صندوق النقد تحسن النمو في الناتج المحلي غير النفطي الى 1,7٪ هذه السنة من 0,2٪ العام الماضي. ومن المتوقع أن يشهد عجز الميزانية انخفاضا كبيرا في السنوات القادمة، ليتراجع من 17,2٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2016 إلى 9,3٪ هذا العام والى أقل من 1٪ في 2022.

ورحب صندوق النقد الدولي بالإصلاحات التي تمت في المالية العامة، مشيرا إلى أن المملكة تتمتع بمركز مالي قوي يسمح لها بإجراء الضبط المالي بوتيرة تدريجية.

وأضاف الصندوق أنه خلال السنوات القليلة المقبلة يجب التركيز على إنجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة وزيادة أسعار الطاقة والمياه وتحسين عناصر الإنفاق الحكومي مع تعزيز إطار المالية العامة. وأثنى على قيام المملكة بتطبيق ضريبة القيمة الانتقائية على التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة مؤخرا.

بحضور محافظ الأحمدي

«وربة» يفتتح فرعه الجديد في «المنقف»

محافظ الأحمدي متوسطا عبدالوهاب الحوطي وشاهين الغانم خلال افتتاح فرع المنقف

انسجاما مع خطته التوسعية والانتشار الاستراتيجي داخل الكويت وخدمة أكبر عدد من العملاء، افتتح بنك وربة فرعه الجديد في محافظة الأحمدي «المنقف» ليصل بذلك إجمالي عدد أفرعه إلى 12 فرعا منتشرا في جميع أنحاء الكويت. هذا وقد كان الافتتاح بحضور ورعاية الشيخ فواز الخالد الحمد الصباح محافظ الأحمدي، وعبدالوهاب عبدالله الحوطي رئيس مجلس إدارة بنك وربة، وشاهين حمد الغانم الرئيس التنفيذي لبنك وربة بالإضافة الى ممثلي قطاعات البنك. وخلال الكلمة التي ألقاها، أعرب محافظ الأحمدي الشيخ فواز خالد الحمد الصباح عن تفاؤله بالمؤشرات الإيجابية التي شهدها الاقتصاد الكويتي مؤخرا متمثلة في ترقية بورصة الكويت الى سوق ناشئة، وتحسن بيئة الاستثمار في البلاد بوجه عام، مما يسهم في تحقيق الرغبة السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، مشيرا إلى أهمية القطاع المصرفي والدور المنوط به كركيزة أساسية لتحقيق هذه الغاية. كما ثمن المحافظ جهود بنك وربة لتعزيز حضوره والوصول بخدماته الى المزيد من العملاء في جميع مناطق الكويت، مشيدا بحرص إدارة بنك وربة على توفير الخدمات والمنتجات الجديدة والمتميزة للعملاء. وقد أعرب عن تطلعه لافتتاح المزيد من الفروع لبنك وربة ومختلف البنوك المحلية والدولية وشركات الصرافة على أرض محافظة الأحمدي ذات الخصوصية والمقومات الاقتصادية والتجارية والسياحية المعروفة، بحكم المساحة الكبيرة والكثافة السكانية والمدن الجديدة التي تضمها. وأشاد محافظ الاحمدي بالمستوى المتميز للمصارف الكويتية، معربا عن الارتياح لتوالي افتتاح فروع جديدة للمصارف الكويتية والعالمية في الكويت إجمالا وعلى أرض محافظة الأحمدي على وجه التحديد، مما يعزز منظومة الخدمات المصرفية والمالية في المحافظات، متوجها بالشكر الى رئيس وأعضاء مجلس إدارة ومنتسبي بنك وربة على الجهود المبذولة إجمالا لإنجازهم الفرع الجديد، متمنيا التوفيق لهم ولكل البنوك الكويتية في مواكبة المستجدات العالمية في الصناعة المصرفية. وحول افتتاح الفرع الجديد، تحدث عبدالوهاب الحوطي رئيس مجلس الإدارة بنك وربة قائلا: «يخدم افتتاح الفرع الجديد في منطقة المنقف رؤية بنك وربة على التوسع وتعزيز وجوده في قطاع الصيرفة الإسلامية من خلال الانتقاء الاستراتيجي للمواقع التي توجد بها أفرع البنك بما يسهل على العملاء إجراء واستكمال معاملاتهم البنكية بكل يسر وسهولة». وأضاف: «ان الازدياد في عدد الافرع يأتي تجاوبا مع الزيادة لقاعدة عملائنا الذين نحرص على أن نقدم لهم أفضل الخدمات والحلول المصرفية التي تتواكب مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة وفي الوقت نفسه تتلاءم مع تطلعاتهم واحتياجاتهم على اختلافها». مضيفاً: تم تجهيز فرع المنقف بحيث يتمكن موظفو بنك وربة ذوو المهنية العالية من إجراء وتقديم جميع خدماته ومنتجاته المصرفية المتنوعة لكل عملائه على اختلاف شرائحهم ومتطلباتهم، والتي من بينها: فتح حسابات التوفير والحسابات الجارية وخدمات التمويل الشخصي والتحويلات، وغيرها الكثير. وسيتم إعطاء الأولوية لعملاء حساب الصفوة في إنجاز جميع المعاملات حيث تم تخصيص موظف خاص لهم. ويخص البنك عملاءه من السيدات من خلال تجهيز قسم خاص لهم داخل الفرع بما يحقق مزيدا من الخصوصية للعمليات أثناء أداء معاملاتهن.

الحوطي: افتتاح الفرع هو رؤية بنك وربة في التوسع وتعزيز وجوده